

دراسة تحليلية لتأثير أخلاق العولمة على التزام الشركات الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية بالاعتماد على نموذج PESTEL

غضبان حسام الدين*
روينة عبد السميع*

[تم تقديم هذا البحث في المؤتمر الدولي السابع لمركز دراسات التشريع الاسلامي والأخلاق
- 23 مارس 2019]

ملخص البحث

في ظل تفشي العولمة وما صاحبها من إفرات سلبية متعددة الجوانب على شعوب العالم الثالث انتشرت العديد من السلوكيات الانتهازية وغير الأخلاقية كاستغلال البشر، توغل رأس المال، تبييض الأموال، التحايل، هدم القيم والثقافات....، والتي زادت حدتها بتشابك المصالح وتداخل العلاقات في إطار ما يسمى النظام الجديد حتى اعتبرت هذه السلوكيات اليوم بمثابة أخلاق النظام العالمي الذي يشهد توجهها استراتيجيا نحو الاندماج في تكتلات لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة سواء اقتصاديا، سياسيا أو اجتماعيا. كما أصبحت هذه الأخلاق تتحكم في مصير شعوب بأسرها و ترسم لها خارطة طريقها ومكونات شخصيتها خاصة من خلال ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات التي نجحت في إعادة رسم المحيط السياسي - الاقتصادي- الاجتماعي - التكنولوجي- البيئي- القانوني والذي يصطلح عليه اختصارا ببيئة أو نموذج (PESTEL)

ففي خضم هذه التحولات والانتشار الرهيب لأخلاق العولمة أصبحت مصالح المجتمع وقضاياها في طي النسيان بالرغم من المزايا التي يسوقها أنصار العولمة لتبييض صورتها من تطور وتحضر وإزالة للحدود ورفي للمجتمع...، ما عجل بضرورة المسارعة إلى كبح تأثير هذه الأخلاق من خلال الدعوة إلى تبني المسؤولية الاجتماعية التي طرحها شلدون سنة 1923 ثم المسؤولية الاجتماعية لرجل الأعمال التي طرحها بويال سنة 1953 بغرض الموازنة على الأقل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تنمية المجتمع وحماية البيئة. وعليه فأخلاق النظام العالمي اليوم هي المحدد لطبيعة وحجم المسؤولية الاجتماعية الموجهة لخدمة الشعوب على مستوى جميع المجالات والمسؤولة عن إبراز النوايا الطيبة اتجاههم. وهو ما سنحاول إبرازه في هذا البحث من خلال دراسة إشكالية مختلف تأثيرات أخلاق العولمة المنتشرة والمتحكمة اليوم في استراتيجية الشركات الكبرى على تطوير ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالدول النامية من خلال نموذج PESTEL.

مقدمة

إن ادعاءات أنصار العولمة ورفعهم لرايات التحضر والتقدم لشعوب العالم لا يحجب الطابع الاستغلالي لهذه الظاهرة ومناقضتها للإنسانية والأخلاق الحميدة، وإن اختلفت الأدوات والوسائل المستخدمة ومن أهمها الشركات الاقتصادية التي لا تقتصر فقط على الشركات المتعددة الجنسيات فقط بل حذت حذوها الشركات الوطنية في التخلي عن مسؤوليتها الاجتماعية والاهتمام بالجانب المادي البراغماتي على حساب مصلحة المجتمع واحتياجاته التنموية على المديين المتوسط والطويل. فاهتمام الشركات الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية لا يعتبر فضلا أو مساعدة منها للمجتمع وإنما هو بمثابة "رد الجميل" لهذا الأخير نظير احتضانه لهذه الشركات وقبوله نشاطها والتعامل معها.

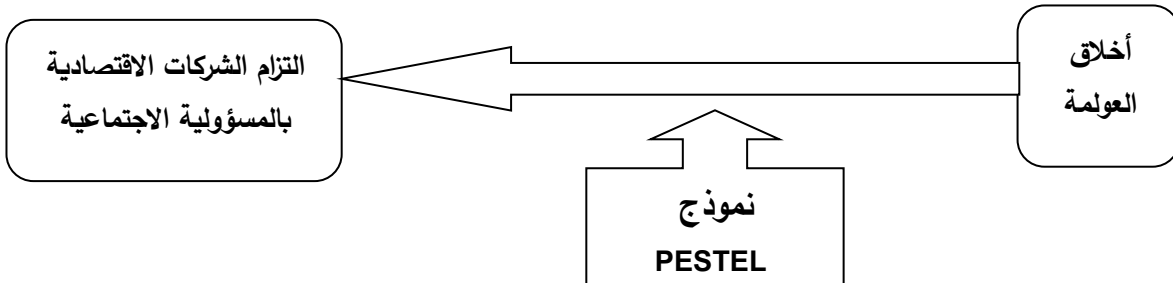
عديد التطورات التي ساهمت في انتشار المسؤولية الاجتماعية كممارسة إدارية يجب على الشركات الاقتصادية الالتزام بها، لكن هذا لم يكن بحجم الآمال والطموحات التي كانت معلقة عليها ولا بنفس الفعالية الملموسة القادرة على إحداث التغيير المنشود في المجتمع على المستويات المختلفة، ربما نظرا لقوة تأثير أخلاق العولمة وتفوقها على المبادئ الأخلاقية للشركات إن كانت فعلا تمتلك بعضا منها على شاكلة الصراع والتناقض بين الخير والشر. إن المسؤولية الاجتماعية اليوم وفي ظل أخلاق العولمة عرفت مصير الشعارات الأخرى التي تم ركنها على الجنب بمرور الوقت أو كما يسميها الباحثون الوجه الأبيض للعولمة، أين لم تعد تظهر إلا كوسيلة تسويقية لزيادة المبيعات أو الاستثمار في الدول الأخرى خاصة دول العام الثالث، التي أثقل كاهل مجتمعاتها السياسات الاستعمارية والضغطات الممارسة على إيديولوجيتها لتقبل عولمة الأشياء بما تتضمنه من سياسات، أفكار، عادات، خطط... وليس هذا فقط ما يميز المسؤولية الاجتماعية في إطار أخلاق العولمة، وإنما ضيق مساحة وهامش ممارساتها واقتصرها على ثلاثة مجالات فحسب مقابل تزايد نشاط الشركات وتأثيرها في مجالات عديدة...، وعليه في هذه الحالة فلم تشهد المجتمعات أي تنمية حقيقية تساعدها على تجاوز مصاعب الحياة. لذلك كان مقترح بحثنا يتمحور حول دراسة تأثير أخلاق العولمة على التزام الشركات الاقتصادية بالمسؤولية

الاجتماعية بالاعتماد على نموذج PESTEL، الذي نراه مناسباً لتغطية جميع مجالات التأثير التي يمكن أن يفرزه أداء الشركات الاقتصادية.

ونسعى من خلال هذا البحث إلى دراسة تأثير أخلاق العولمة وأفكارها على التزام الشركات الاقتصادية بمسئوليتها الاجتماعية في مجالات البيئة الخارجية العامة بالاعتماد على مجالات نموذج التشخيص الاستراتيجي PESTEL (المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، البيئية، القانونية). ومن ثم اقتراح بعض الحلول التي نراها مناسبة لتطوير ممارسات المسؤولية الاجتماعية في ظل هذه الظروف التي يعيشها العالم.

وسنعمد على المنهج التحليلي الذي هو في الغالب امتداد للمنهج الوصفي، حيث سنحاول معرفة لماذا وكيف؟ تؤثر أخلاقيات العولمة على التزامات الشركات الاقتصادية. لن نغوص كثيراً في الجانب الوصفي للموضوع على اعتبار أن متغيرات الدراسة وصفت بشكل مجرد وغير مترابط في أكثر من مرجع. إنما ما يهمنا هو الربط بين هاتاه المتغيرات ومن ثم المرور إلى تحليل تأثير المتغير المستقل (أخلاق العولمة) على المتغير التابع (التزام الشركات الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية) في ظل المتغير المعدل (نموذج PESTEL). والشكل الموالي (الشكل رقم 01) يوضح ذلك:

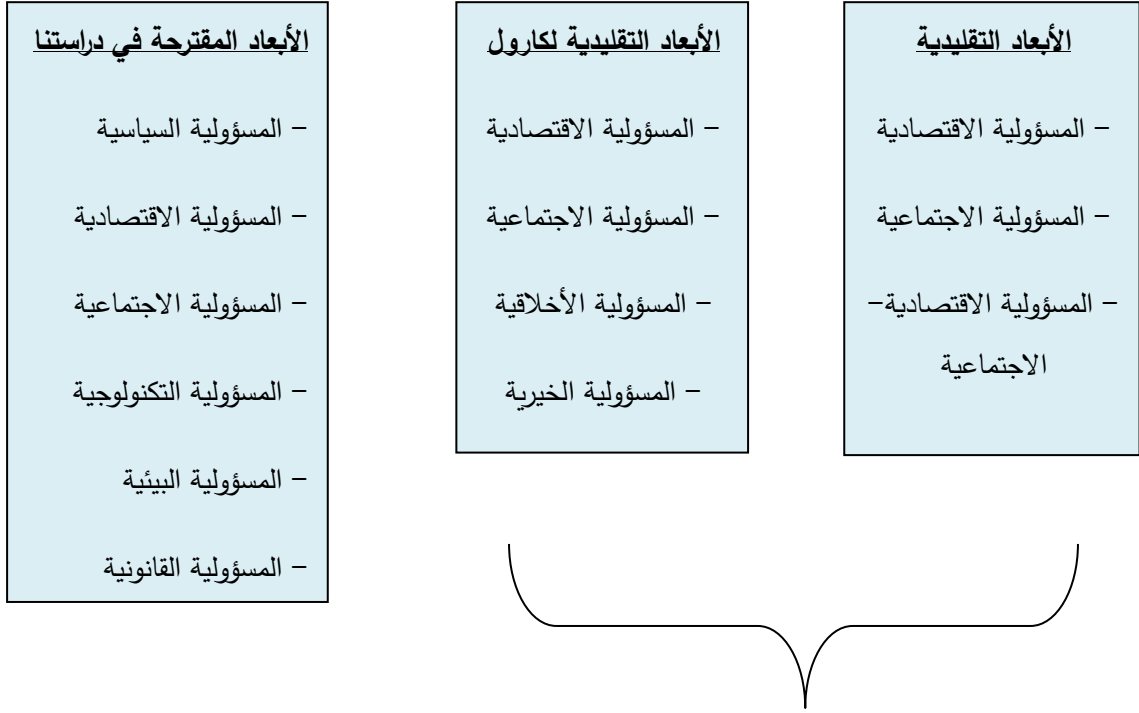
الشكل (01): متغيرات الدراسة



ونعتبر استخدامنا لنموذج PESTEL في تحديد مجالات وممارسات المسؤولية الاجتماعية ومعرفة فعاليتها سبقا، فهو لم يستخدم ولم يعتمد بعد على الأقل في الدراسات التي تمكنا من الإطلاع عليها. ففي ظل التفكير الاستراتيجي السائد تسعى الشركات من خلال تطبيق هذا النموذج إلى تشخيص بيئتها الخارجية غير مباشرة للتعامل بشكل جيد مع متغيراتها (معرفة الفرص والتهديدات). لكننا في هذا البحث سنحاول أن نقترح نموذج PESTEL كمنهج بديل لتحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية مغاير لما هو مستخدم حاليا في الدراسات الأكاديمية. فالدراسات السابقة و التي تعتمد على ثلاث أبعاد أو أربع وفق هرم كارول (المسؤولية الاقتصادية، الاجتماعية، الأخلاقية، الخيرية) لا تقدم نظرة شاملة لمختلف ممارسات المسؤولية الاجتماعية و لا لأدوات قياس تأثيرها، لكونها ذات مجال ضيق لا يغط جميع التأثيرات الممكنة للشركات الاقتصادية على المجتمع، فطبيعة أنشطة هاته الأخيرة اليوم تتجاوز هذه الأبعاد بكثير، فيكفي بأن نذكر بأن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة كما يقال، فكيف ندرس تأثير أو مسؤولية الشركات في الجانب الاقتصادي و نهمل مسؤوليتها في الجانب السياسي...

وسنحاول استخدام هذا النموذج كأسلوب منهجي لتحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية بدقة أولا لتجنب التخبط والعشوائية وثانيا بغرض التحليل الدقيق لمجمل تأثيرات أخلاقيات العولمة على التزام الشركات الاقتصادية ودورها في القيام بالمسؤولية الاجتماعية. فنحن نرى بأنه لا توجد آلية أو نموذج منظم ومهيكل يعبر بشكل جيد عن مخرجات الشركات الاقتصادية في ظل تنوع أنشطتها (إستراتيجية التنويع المترابط و غير المترابط) يضا هي نموذج PESTEL وفق التبريرات التي ذكرناها فيما سبق. والشكل الموالي (الشكل رقم 02) يوضح الفرق بين أبعاد دراستنا المقترحة و أبعاد الدراسات السابقة:

الشكل (02): الفرق بين النماذج الشائعة والنموذج المقترح في دراسة المسؤولية الاجتماعية



من جانب آخر، فقد حاولنا في تحليلنا أن نركز على التوجه الاجتماعي في دراسة كل بعد أو مجال، فمثلا عند دراسة تأثير أخلاق العولمة على الجانب السياسي فسنركز على ممارسات الشركات الاقتصادية التي لها علاقة بالسياسة وفي نفس الوقت لها تأثير على مصالح المجتمع كعدم الشعور بالأمن...، لا التطرق إلى العولمة السياسية بشكل عام أو العولمة الثقافية أو غيرهما... لنقدم في الأخير مجموعة من الاقتراحات قد تشكل حلول منطقية لما تعنيه المجتمعات والحكومات المتضررة من أخلاق العولمة.

ومن جملة الأهداف التي حاولنا الوصول إلى إنجازها من خلال هذا البحث نذكر:

- التوضيح الدقيق لمتغيرات البحث الأساسية كأخلاق العولمة، المسؤولية الاجتماعية، نموذج PESTEL

- إبراز الممارسات الاجتماعية للشركات الاقتصادية في ظل العولمة.
- التطرق إلى خصائص المجتمع الإنساني في الوقت المعاصر.
- تحليل السلوك الاجتماعي للشركات الاقتصادية وتحديد آثاره على المجتمع.
- دراسة أنواع المسؤولية الاجتماعية وفق أبعاد ومجالات نموذج PESTEL.
- لفت النظر إلى توسع فلسفة المسؤولية الاجتماعية وتجاوزها للعمل الخيري...

مدخل إلى الأخلاق

قبل بضعة عقود لم يكن موضوع الأخلاق في منظمات الأعمال عموماً يحظى باهتمام الباحثين لكون هذه الأخيرة ظلت مهتمة بمعايير الربح دون الاكتراث للمعايير الأخلاقية لعدة عوامل، ثم انتقلت مسؤولية الأعمال من التركيز على الثروة إلى التركيز على الأخلاق والقيم، وأصبحت السياسات توضع وتصاغ بطريقة تبرز فيها المسؤولية الأخلاقية للأعمال. عرف قاموس أكسفورد الأخلاق بأنها: "دراسة ما هو صحيح وما هو خطأ في السلوك الإنساني"، وقد تكون هذه الأخلاق "مثالية" تمثل منطلقات في التمييز بين الفضائل والمساوي، وقد تكون "نسبية" تعتبر بمثابة تفضيلات اجتماعية تستند إلى ما يجله الأفراد ويحترمونه وما يستهجنونه وينكرونه من تصرفات في فترة معينة. كما يجدر الإشارة إلى أن الأخلاق ليست حكراً على جماعة أو طائفة معينة بل هي مشتركة تقوم على مجموعة من الدعائم كالدين، الضمير، الواجب، الإنسانية...1

ماهية أخلاق العولمة

إن الحديث عن العولمة في الوقت المعاصر اختلف عن سابقه في الحقب الماضية² نتيجة لعوامل عديدة من أهمها: التطور التكنولوجي، زيادة الوعي العالمي، توسع تأثير الهيئات الدولية، ظهور المنظمات الغير الحكومية...، فأصبح ذكر العولمة اليوم يعني ضرورة التطرق إلى القضايا الإنسانية والعدالة الاجتماعية، عن تدمير المجتمعات من الفروقات الطبقة وهدم الثقافات الوطنية المحلية، والاندثار الأخلاقي المدعم بتطور تكنولوجيا

المعلومات و الاتصال... و نحن هنا ليس بصدد محاكمة هذه الظاهرة و إنما تحليلها للتعامل و التكيف معها مع العمل على الاستعداد للتغيير و إدارته.

إن معاشتنا للحقبة الزمنية المعاصرة وما نلاحظه بشكل يومي وما نقرأه من تقارير لمختلف المنظمات العالمية والوطنية، الحكومية وغير الحكومية... فإنه يمكننا القول بأن مصطلح "أخلاق العولمة" يعني: "مجموع الأفكار، السلوكيات، والمظاهر التي تصاحب العولمة في جميع المجالات (الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية...)، كما تعتبر في نفس الوقت بمثابة الركائز التي تسمح لها بالانتشار والتغلغل عالمياً". و ليس بالضرورة أن تكون هذه الأخلاق سلبية كلياً فقد يكون ظاهرها إيجابياً خالفاً للحركية والدينامكية و لكن آثارها سلبية و هي الحجة الأساسية لمنتقدي العولمة، فعلى سبيل المثال لا الحصر نشاط الأكل السريع Fast food³... و لكن بالضرورة أن نجد أطرافاً مستفيدة و أطرافاً متضررة من هذه الممارسات لأن العالم كما يقول المفكر "مالك بن نبي"⁴ رحمه الله قسمان: عالم منتج و عالم مستهلك.

ولكن المتتبع لتأثير هذه الأخلاق على دول ومجتمعات العالم الثالث يجد أنها ذات آثار سلبية محضة ولا تحتاج إلى جهد كبير في ملاحظتها، وهذا يرجع لكون خصائص هذه الأخلاق ذات طبيعة غير متوافقة مع الإنسانية والمسؤولية الاجتماعية ككل، فتوجهها المادي جعل قيمة الإنسان تتضاءل كما يقول كارل ماركس " مع القيمة المتزايدة لعالم الأشياء ينطلق في تناسب عكسي مع قيمة البشر والإنسان...". فأصبح الاهتمام في نطاق هذا التوجه منصبا على تكوين الثروة وتحقيق الذات المادية⁵ على حساب الاعتبارات الأخلاقية و الإنسانية، لأن هذه الأخيرة قد تكون عائقاً نحو السيطرة و النجاح عند بعض الأشخاص و المؤسسات.

من خصائص أخلاق العولمة أيضاً أنها متأرجحة بين التنظيم والفوضوية على حسب الهدف المنشود المراد تحقيقه، فنجدها في المجال الاقتصادي والسياسي مؤطرة ومنظمة بما يخدم

مصالح دول معينة ومؤسساتها، بينما في المجال الاجتماعي والثقافي فتركت ففضافة بحجة الحرية الشخصية والاستقلالية. وعليه فقد تكفلت مؤسسات العولمة بفرض أخلاقيات التي يتم تفصيلها في الغرب ليتم ترويجها في الهامش على شعوب العالم الثالث، بما يخدم في النهاية الهدف الأساسي: الاقتصادي - السياسي. 6

ولأن أخلاقيات ومبادئ الاقتصاديات الوطنية والمجتمعات المحلية لم تستطع المقاومة والوقوف تجاه التأثيرات العالية أصبحت المجتمعات تعيش كما يصفها الإمام محمد الغزالي رحمه الله "بأخلاق غير أخلاقها ومبادئ غير مبادئها" ما سهل قابليتها للاستعمار الفكري، فقد سيطرة وتوسعت أخلاق العولمة على حساب أخلاق المجتمعات وانتشرت بشكل رهيب مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فانتشر:

- تركز السلطة والقرار لدى أطراف محددة، وارتباطهما بالمال والثروة.
- تغليب البعد المالي على البعد الاجتماعي والعلاقات الإنسانية.
- الحرية الفكرية الممهدة للاستعمار الاقتصادي.
- التغطية على الفضائح المالية والأخلاقية كفضائح شركة إنرون، ووردكوم، ومدير صندوق النقد الدولي...
- قمع العدالة الاجتماعية بأشكال مختلفة (السيطرة للأقوى).
- توغل رأس المال المختلط في كثير الدول، حتى يصعب معرفة الملاك الحقيقيين وأهدافهم.
- الضغوطات والعقوبات الصادرة من مختلف الهيئات الدولية التي تخدم مصالح دول معينة.

إجمالاً، يمكننا القول بأن العولمة ما هي إلا مجرد قنوات لتصريف بعض الأخلاق ذات الواجهة الإيجابية الجذابة نحو باقي العالم، من خلال حتى استغلال بعض النظريات الاجتماعية والفلسفية لخدمة طموحاتها وتبرير بعض التصرفات غير الأخلاقية كالحرية الثقافية، البقاء للأقوى...، وعليه فالعالم اليوم وخاصة مجتمعات العالم الثالث ومنها الدول

العربية توجد في مفترق الطرق بين الانقياد والاستمرار وراء أخلاق العولمة، أو البحث عن مخرج لعولمة الأخلاق. لكن هذه الأخيرة تطرح تساؤلا مهما عن الطرف المصدر لهذه الأخلاق أم أن الأمر سيكون توافقيا بناءا على رغبات كل الأطراف؟ وهو الأمر الصعب، لأن الدراسات الغربية تتجه إلى اقتراح قواعد الكتب النصرانية (الأناجيل) كأحد مصادر عولمة الأخلاق، فهم يسوقون حاليا لقاعدتهم الذهبية " أنظر للآخرين كما تحب أن ينظر إليك" (إنجيل متى، العهد الجديد، الإصحاح السابع، الآية 12)، أو ما يروونه على لسان المسيح عيسى بأنه قال: " إذا صفحك أحدهم على خدك فأعطه أو أدر له الخد الآخر ليصفحك عليه" .. وغيرهما مما نجده في أبحاثهم في هذا الموضوع.

المسؤولية الاجتماعية

فرضت جملة الفضائح التي طالت بعض الشركات المعروفة في العالم ضرورة التوجه نحو البحث عن كيفية إعادة الثقة الضائعة في سبيل المحافظة على سمعتها، ومكانتها في السوق. كما شكلت المنظمات غير الحكومية المنتشرة بكثرة ضغوطا إضافية على الشركات لمنع أي أخطاء أو سلوكيات غير أخلاقية يمكن أن تقتربها، بالإضافة إلى الضغط الكبير الذي يقع على هذه الشركات من جراء إجراءات التصنيف والترتيب للإعلان عن أدائها غير المالي ونتائجها المالية... كل هذه العوامل وغيرها جعلت المنظمات بصفة عامة تحاول إعادة النظر في سلوكها تجاه المجتمع أكثر من أي وقت مضى.

على عكس ما يشاع بأن المسؤولية الاجتماعية توجه حديث النشأة، إلا أنه عند دراسة تطور هذا المفهوم نلاحظ قدمه، حيث كان شائعا في أمريكا تحت مفهوم "العمل الخيري للشركات"، وفي النصف الأول من القرن العشرين بات معروفا بشكل واضح. ولحد الآن لم يتم تعريف المسؤولية الاجتماعية بشكل محدود و قاطع يكتسب صفة القبول، فقد تعددت المبادرات في محاولة تحديد تعريف دقيق للمسؤولية الاجتماعية، وهذا الاختلاف راجع لطبيعة البيئة المحيطة بالمؤسسة و كذا نطاق نشاطها أو رأسمالها، فهذه المسؤولية بطبيعتها ديناميكية تتصف بالتطور المستمر كي تتلاءم بسرعة ومتطلبات المنظمة بالإضافة إلى متطلبات

المجتمع حسب التغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية... التي يشهدها.7 و لكن هذا لا يمنعنا من تبني مفهوم بسيط للمسؤولية الاجتماعية، حيث يمكن اعتبارها: " الآلية التي تسمح للشركة بتحقيق الالتزام الاجتماعي بالموازاة مع الالتزام الاقتصادي".8

المجتمع الإنساني في ظل أخلاق العولمة

العولمة كما نعرف ظاهرة كونية (عالمية) أو كما يسميها أنصارها " طفرة حضارية" ناتجة عن التقدم التقني (التكنولوجي) والعلمي في مجالات متعددة. فتغيرت نتيجة لذلك شبكة وطبيعة العلاقات بين سكان المعمورة (المصلحة، التفاخر...) وحتى بين الإنسان وذاته أين أصبح هذا الأخير على سبيل المثال يبحث عن تملك أشياء قد تفوق طاقته وإمكانياته...وعليه فقد تم إعادة تشكيل ملامح المجتمع المعاصر وخصوصياته في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية...تحت ظل مجموعة من المفاهيم كعولمة المكان والزمان، التجارة الإلكترونية، الحرية، الهوية، وزوال الحدود.

وعلى الرغم من الغطاء الإيجابي لأخلاقيات العولمة فيما يتعلق بالمجتمع إلا أن الواقع يكشف حجم التناقض الذي تكشفه بعض الممارسات في الدول المتقدمة ولعل أهمها ما حدث في فرنسا مؤخرا (قضية السترات الصفراء)، أو ما يحدث قبل وعقب أي مؤتمر عالمي مرتبط بالعولمة من احتجاجات ومظاهرات.... وعليه فأسوء ما في أخلاق العولمة هو انطوائها على التناقض الصارخ بين ما تدعيه مبادئها و ما تفرزه سياساتها التي تؤدي إلى مشاكل عديدة كالانفصام الحضاري⁹، الاغتراب الثقافي، غياب العدالة الاجتماعية¹⁰، وانتشار الفساد الاقتصادي و الأخلاقي....وهو ما يضع الإنسان في توتر وانشغال دائمين من أجل ضمان تلبية حاجياته اليومية على حساب طموحاته التي يمكن أن يحققها لتحقيق الذات.11

لكن رغم هذا الجو المتوتر والمشحون المميز لحياة المجتمعات إلا أن فطرة الله التي فطر الناس عليها تبقى وفق رأينا مصدر الخير ومصدر كل سلوك أخلاقي وحضاري داخل كل

نفس بشرية تمكنه من العيش بسلام في هذه الظروف بحيث أن الإنسان مجبول على الخير.، كما ان اعتقادنا كمسلمين هو أن كتاب الله هو آلية التوازن الحقيقي في حياة الإنسان التي تجعله يعرف الخير من البر والإثم (ما حاك في الصدر وكرهت أن يطلع عليه الناس كما قال النبي صل الله عليه وسلم) من المعروف. و وقد دار بين توماس هوبز وجان جاك روسو صاحب نظرية العقد الاجتماعي أبرز السجلات حول هذه القضية، إذ وصف هوبز الإنسان بأنه "بشع" و"همجي"، لا يمكنه التعايش مع بني جنسه في سلام إلا في وجود مجتمع وقواعد لكبح جماح غرائزه وشهواته، ولكن روسو عارضه مؤكداً في المقابل أن الإنسان يظل "لطيفاً ونقياً" طالما كان بمنأى عن فساد النظام الطبقي الذي يفرضه المجتمع وما ينطوي عليه من ظلم وجشع¹².

المسؤولية الاجتماعية في ظل أخلاق العولمة

في ظل تغير منظومة العلاقات وتداخلها في إطار العولمة وأخلاقتها إلا أن التوجه الاجتماعي لا يزال ثابتاً ومطلباً للجميع والمتمثل في المساهمة في تنمية المجتمع وترقيته نحو الأفضل، وهو ما تنطوي عليه ممارسات المسؤولية الاجتماعية وتسعى إلى تحقيقه عن طريق التأكد من احترام المؤسسات والشركات للقيم الاقتصادية- الاجتماعية- القانونية- والأخلاقية.... لكن مع التزايد المستمر لآثار العولمة السلبية ظهرت الحاجة إلى المزيد من الاهتمام بتفعيل وتطوير حجم وممارسات المسؤولية الاجتماعية، بل تعدى الأمر إلى المطالبة بإعادة تشكيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي لا يزال يغلب عليه المفهوم التقليدي المرتبط بالإحسان والعمل الخيري.

إن تسابق الشركات على خلق الثروة والسعي إلى تعظيمها يكاد يجعل مصالح المجتمع في طي النسيان لدى البعض أو أن يكون هذا التوجه ثانوياً لدى البعض الآخر، وقد يكون توجهها موسمياً لدى فئة من الشركات... وهو الأمر الذي يتنافى مع حقيقة وجوه المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر في المنهج السليم بمثابة "رد الجميل" للمجتمع الذي احتضن هذه الشركات ووضع ثقته فيها، فأصبحت سلعه تروج وتباع وتستهلك بفضله. ويمثل تصريح

الرئيس الأمريكي ترامب في مدينة " هيرشي " بولاية "بنسلفانيا" بعد فوزه الرئاسة أكبر مثال على ما يعانيه المجتمع (في أقوى دولة) في ظل أخلاق العولمة حيث قال: " لسنوات كان يجري سلب الوظائف والثروة من ولايتكم ومن بلدكم كما لو أننا مجموعة أطفال رضع... يتحدث الناس حول كيفية العيش في العولمة لكن ما يهم الناس هو العلاقات الإنسانية، الأسرة، المدينة، المحلي يا رفاق، المحلي...". فهو يقصد هنا التنمية المحلية، تنمية المجتمع والفرد المحلي لا قهر المجتمع وتركه مدفوناً في دائرة الجهل والتخلف.

كما يجدر بالذكر بأن المسؤولية الاجتماعية تضاءلت فعاليتها نتيجة أيضاً لتوسع النطاق الجغرافي للشركات المتعددة الجنسيات وتزايد قوتها بسبب رأسمالها، حيث تُتهم بأنه لا وطن لها وهوية لا وبالتالي لا مسؤولية لها في دعم المجتمعات المحلية التي تحتاج إلى البنى والهياكل القاعدية، التنمية الحضرية وكل أشكال التحضر بشكل كاف ومرضي وملمس، كما أن كل اهتمامها أي هذه الشركات ينصب حول تعظيم ثروتها على حساب مصالح المجتمعات المحلية عن طريق الفكر الاستغلالي المباشر وغير المباشر.... ودائماً في السياق الأمريكي باعتباره أحد أقطاب العولمة قال الرئيس الأمريكي "روزفلت" يوماً ما سنة 1910 مقتبساً مقولة " لينكولن " بأن: " العمل يأتي قبل رأس المال و هو مستقل عنه" وأعلن أن " لينكولن " تتبأ بالصراع الحالي و قدم لنا الحل، و كان الصراع القائم ذلك الوقت هو النزاع الناجم عن التصنيع في أواخر القرن 19 و ظهور شركات و هيئات الاحتكار 13 التي توظف مجموعة من العمال قليلي الكفاءة بموجب شروط مؤقتة....، كما صرح في ذلك الوقت "روزفلت" لمواطني ولاية كانساس بأنه يتحدث إليهم كما وأنه في نيويورك.14

وعليه فالمسؤولية الاجتماعية تمثل اليوم التوجه الأخلاقي و الإنساني الذي يعول عليه لكبح جشع الشركات خاصة الخاصة منها لكون التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي (الرأسمالية المتوحشة، الاقتصاد الدائري...) فرض على شركات القطاع الخاص تحملهم لوحدهم مسؤولية المساهمة في ترقية المجتمع بالموازاة مع التطور الاقتصادي، فأصبحنا اليوم نتكلم عن دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المحلية المستعجلة¹⁵. لكن

بالرغم من انتشار وتوسع فكرة "المسؤولية الاجتماعية" بقوة في السنوات الأخيرة وتبنيها من طرف عدد كبير من المنظمات والهيئات باعتبارها الآلية التي توازن بين الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية إلا أنها لم ترق إلى درجة تحقيق النتائج الملموسة التي تقود إلى التغيير في المجتمعات ربما لأن تأثيرات العولمة وأخلاقها أكبر وأشد من إرادة وجهود الشركات والمنظمات الداعية إلى تبني المسؤولية الاجتماعية.

نموذج PESTEL

يعتبر نموذج PESTEL أحد النماذج المعروفة في مجال الإدارة الاستراتيجية وبالضبط فيما يتعلق بوظيفة التشخيص الاستراتيجي الخارجي للبيئة العامة¹⁶، و هو يسمح بدراسة و تحليل بيئة المؤسسة الخارجية. فقبل تحديد الفرص والتهديدات التي يمكن أن تواجهها المؤسسة لابد من فهم المحيط العام (أو البيئة الخارجية العامة) الذي تنشط فيه ومن ثم متابعة ديناميكيته وتغييره، لأن تأثيره يمتد إلى خيارات المؤسسة الإستراتيجية في مواجهة مستقبلها. شكل هذا النموذج في بدايته من أربع (04) عوامل مترابطة فيما بينها ثم أضيف له عوامل أخرى شكلت اسم النموذج (الحرف الأول من كل عامل) هي:

أ- **العامل السياسي (Politique):** ويعبر عن العوامل السياسية التي لها علاقة بالدولة كعلاقة الدولة بمؤسساتها، (لا نقصد هنا علاقة الدولة بمؤسساتها الحكومية ولكن بالمؤسسات الاقتصادية)، درجة الاستقرار السياسي، القوانين التشريعية، السياسة، والجبائية.

ب- **العامل الاقتصادي (Economique):** ويرتبط بالمناخ الاقتصادي في الدولة وصحة نظامها الاقتصادي ك: أسعار الفائدة، مستوى الأجور، القدرة الشرائية، الناتج الداخلي الخام...

ج- **العامل الاجتماعي - الثقافي (Sociologie):** ويختص بالظروف الاجتماعية والثقافية المحيطة بالمؤسسة ك: النمو الديموغرافي، دور المرأة والرجل في المجتمع، وسلوك المستهلكين.

د- **العامل التكنولوجي (Technologie)** للبعد التكنولوجي من أهم العناصر مع الطفرة التكنولوجية التي عرفها العالم، و يضم على سبيل المثال: نسبة التقادم و طرح

المنتجات الجديدة، سرعة تحول و نقل التكنولوجيا، الاستثمار في وظيفة البحث و التطوير...

هـ - العامل الإيكولوجي (Ecologie): وله علاقة بالتأثيرات الطبيعية كنسبة التلوث، إعادة التدوير، حماية البيئة....

و - العامل القانوني (Légal): يتمثل في القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي ك: قانون الضرائب، القانون التجاري، وقانون العمل.17

تأثير أخلاق العولمة على ممارسات المسؤولية الاجتماعية وفق نموذج PESTEL:
يجدر القول بأن المسؤولية الاجتماعية لا تعنى مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية وإنما تتسع لتشمل الواجبات والمبادرات التنموية نحو أفراد المجتمع، كالعامل على فتح باب رزق لمواطنيه، فتوفيرهم لمناصب الشغل وتمويل المشاريع للشباب مثلا يعد من أسمى ما يمكن أن يقوموا به من عطاء وغاية إنسانية...، لذلك يجب أن يكون للتوجه الاجتماعي للمؤسسة دور تنموي حقيقي ملموس عن طريق اعتبار العطاء من أجل التنمية جزء لا يتجزأ من إستراتيجية الشركة.

ولكي تصبح المسؤولية الاجتماعية ذات تأثير حقيقي فهي بحاجة لأن تأخذ شكل تنظيمي ومؤسسي له خطة وأهداف محددة بدلا من أن تكون جهودا عشوائية مبعثرة وخيرية قد تؤدي إلى هدر الجهود والموارد.18 و عليه سنحاول دراسة تأثير أخلاق العولمة على ممارسات المسؤولية الاجتماعية وفق مجالات نموذج PESTEL ليتمكن الباحثين بعدها الحكم على فعالية الممارسات الاجتماعية للشركة وفق منهجية سليمة.

1- أخلاقيات العولمة والتزام الشركات الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية وفق نموذج PESTEL:

يمثل نموذج PESTEL المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، البيئية، القانونية، وعليه سنتطرق إلى تحليل كل مجال على حدا من أجل إبراز ما يميز كل مجال من المجالات اجتماعيا في ظل أخلاقيات العولمة:

أ- **في المجال السياسي:** إن المسؤولية الاجتماعية في المجال السياسي تعني ترك الحرية للدول تمارس سيادتها الوطنية وسياستها العامة التي ترسم لها خارطة طريقها المستقبلية لتحسين معيشة شعوبها. فوضع السياسات العامة من أهم الوظائف إن لم تكن أهمها التي تقع على عاتق الدولة في سبيل التعامل مع القضايا المطروحة في البيئة الداخلية، إلا أنه بعد بداية فترة التسعينات و سقوط الاتحاد السوفياتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم في إطار القطبية الأحادية، و تزايد تأثير الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الغير حكومية، وتعاضم التبادل التجاري، الثقافي...والمعزز بالتطور التكنولوجي، بالإضافة إلى تدويل القضايا... كل هذا أدى إلى ظهور منرج في صناعة السياسة العامة من سياسة عامة خاصة بدولة واحدة إلى سياسة عامة تتداخل و تتشابك في صياغتها مجموعة من الأطراف الداخلية و الخارجية، وهو الأمر الذي كان له بالغ الأثر على محتوى وصناعة السياسات العامة خاصة في الدول النامية إيجابا و سلبا، رغم غلبة الطابع السلبي. نظرا لهيمنة الدول الكبرى على توجيه الخيارات السياسية للدول النامية و سياستها العامة على النحو الذي يخدم مصالحها.19

هذه الأخيرة تحاول التحكم في السياسات العامة المحلية عن طريق آليات الاختراق المتعددة التي تنفذها الهيئات السياسية أو الشركات الاقتصادية، وهو ما يجعل من الصعب التنبؤ بقوة واستقلالية الحكم المحلي ولا بسير العلاقات الدولية واتجاهاتها. فهذه الأخيرة مثلا قد تحدد اللوبيات الضاغطة والشركات المتعددة الجنسيات ما يحد من قدرة الحكومات على التفاوض من جهة ومن جهة أخرى مدى تجاوب هذه الحكومات للتوجهات السياسية المفروضة عليها، وهنا يطرح التساؤل حول مدى إمكانية التوافق بين التبعية والسيادة المحلية؟

لا ينكر أحد بأن العولمة أفرزت أخلاقاً لم تعهد من قبل، فظهر شمال/ جنوب، عولمة المواطن، المدن العالمية، القوة الناعمة... إلا أنها تمارس على حساب الشعوب المحلية الدول النامية، والمنطق الاستعماري أكبر دليل وشاهد على استغلال الأخلاق السياسية للعولمة في قهر الشعوب وإفراغ ثرواتها. وهو ما يطلق عليه " الاستعمار الجديد" الذي يعني تحويل فلسفة الدولة من دولة قوانين إلى دولة خدمات المتحكم فيها هي الشركات المتعددة الجنسيات التي تزحف وتتجاوز حدودها الاقتصادية إلى السياسية... وتبقى القوانين مجرد حبر على ورق.

في الأخير يمكن القول بأن الشركات اليوم تعمل على إفساد الحياة السياسية بمختلف الرشاوي وشراء الذمم، وتستغل فرص الزيارات الرسمية والغير رسمية للمسؤولين لعقد الاتفاقيات.20

ب- في المجال الاقتصادي: إن المسؤولية الاجتماعية في المجال الاقتصادي لها أبواب كثيرة وممارسات متعددة ينبغي مراعاة مصالح المجتمع فيها، وعدم إنهاكه بالسلوكيات الانتهازية التي تزيد من متاعبه. بالمقابل هناك آثار اقتصادية عديدة للعولمة لا يسع المقال لدراستها كلها لكننا سنحاول الإشارة إلى الخفية منها لكشفها وإبراز خطورتها. فالقول بأن الشركات في ظل العولمة تمارس نشاطاً استثمارياً خارجياً فحسب يعتبر خاطئاً نوعاً ما، لأنها بالإضافة إلى هذا الدور المذكور تقوم بدور اقتصادي واجتماعي له آثار متعددة. فمن المعروف أن الشركات خاصة منها المتعددة الجنسيات تسعى إلى زيادة أرباحها باستغلال الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة، ولا يعنىها مدى أهمية المشاريع التي تنفذها بالنسبة للاقتصاد الوطني ولا بالنسبة لآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. فقد تركز هذه الشركات على استنفاد مورد طبيعي غير متجدد (النفط...) حين تكون مصلحة الدولة الوطنية عدم استنفاد هذا المورد. وقد تهتم بصناعات تحويلية، في حين تحتاج الدولة إلى صناعات ثقيلة أساسية. فهي لا تستجيب تماماً للمتطلبات الاقتصادية الوطنية، لأنها بكل بساطة شركات عالمية أجنبية.21

كما تستغل الشركات حتى الوطنية منها الفقر الذي تعاني منه المجتمعات لتفرض أجورا متدنية تضعف من القدرة الشرائية، مع إلزامهم بساعات عمل كبيرة وفي ظروف عمل متدهورة قد يغيب فيها حتى التأمين الصحي والضمان الاجتماعي.. كما يحدث وأن يكون هناك تلاعب في جودة المنتجات لتخفيض التكاليف على حساب صحة المجتمع، وقد يكون هناك عدم جدية في التوجه نحو التنمية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال تم الترويج لمصانع السيارات في الجزائر على أنها توجه اقتصادي تنموي لتظهر في الأخير على أنها مجرد مشاريع لتركيب السيارات لا تصنعها.

من التأثيرات الخطيرة أيضا المرتبطة بأخلاق العولمة والتي تقف ضد المسؤولية الاجتماعية هي ترسيخ فكرة " تقسيم العمل الرأسمالي العالمي"، أين يكون الحق في الاستثمار للدول الأجنبية والاستهلاك للدول المحلية (الاستهلاك + استغلال الموارد) مع تحرير شروط وبنود لصالح الدول الأولى: كتخفيض الضرائب على الواردات الأجنبية، تحرير الواردات، مساومات المنظمات الاقتصادية الدولية، الخصخصة...وهو في الأخير ما يساهم في إضعاف الاقتصاد وتدهور القدرة الشرائية للمواطن... لعدم امتلاك الدول النامية للقوة للوقوف في وجه ما يجري من ضغوطات.

ج- في المجال الاجتماعي: من أهم ميزات أخلاقيات العولمة حاليا هو توجهها نحو البعد الثقافي والاجتماعي بعدما كان التوجه في السابق نحو المجال الاقتصادي والسياسي، وذلك لكون المجالين الثقافي و الاجتماعي يسمحان بالوصول إلى أكبر شريحة من المجتمع العالمي عن طريق الوسائل القديمة كالتلفزيون... والوسائل الحديثة كمواقع التواصل الاجتماعي....، وبالتالي تتم عملية الاستيراد المعرفي و القيمي من خلال السلع، الأفلام، والبرامج بصفة عامة التي تهدف إلى خلق التجاوب الأخلاقي مع ما يودون عولمته. تؤكد الدراسات أن الشركات المتعددة الجنسيات، لا ترتبط أعمالها بالصناعات الوطنية في البلدان النامية بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات، مما يؤدي إلى ازدياد الفوارق الاجتماعية بين الفئة المرتبطة مصالحها بهذه المشاريع وبين أغلبية السكان الذين

يتدهور مستوى معيشتهم، تحت التأثير المزدوج لجمود التنمية، وارتفاع الأسعار نتيجة الارتباط الوثيق بالأسواق العالمية. وغالبا ما يؤدي هذا الاتجاه إلى فتح الباب واسعا أمام الفساد وما إلى ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية، فغالبا ما تعتمد هذه الشركات على الرشوة بغية إفساد الساسة، وحملهم على قبول شروط أكثر غبنا لبلادهم، والتغاضي عن مخالفات قانونية أو دفع ثمن أعلى من الأسعار الدولية. كما نجحت هذه الشركات المذكورة في شراء ذمم كبار المسؤولين، وجندت لخدمتها وبمرتبات عالية أعدادا لا يستهان بها من الفنيين والإداريين ورجال الأعمال والمهنيين.

خلاصة القول، إن لأخلاق العولمة آثارا اجتماعية على مجتمعات الدول النامية، يمكن تلخيص أهمها بثلاث نقاط هي:

- تحجيم الصناعة الوطنية المنتجة، وتشجيع قيام فئة اجتماعية تقف على حساب المجتمع لها

مواصفات غير إنتاجية.

- تكريس الفساد والرشوة وقيم أخلاقية وضيعة.

- زيادة الهوة بين الشرائح الاجتماعية، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. 23.

كما ساهمت أخلاق العولمة في تحويل بعض العادات والسلوكيات الغربية إلى أشبه ما يكون بالقوانين التنظيمية التي لا يمكن الحياد عنها، بمقابل اضمحلال العادات المحلية والوطنية بالتدريج وهو ما يتجلى في الإعلانات التليفزيونية التي نشاهدها كل يوم وآخرها إعلان شركة "جيليت" لأدوات الحلاقة الذي خلف ردودا اجتماعيا ساخطة في العالم كله نتيجة إبراز قيم مسيئة للرجال (الذكور) التي احتواها هذا الإعلان. إن المسؤولية الاجتماعية للشركات في المجال الاجتماعي والثقافي تقوم على عدم تنميط وتوحيد العادات، والأفكار... وإنما ترك الحرية للمجتمعات لتعيش وفق مبادئها بدون أي ضغوطات، وهو نقيض ما يحدث حاليا.

د- **في المجال التكنولوجي:** إن المسؤولية الاجتماعية في المجال التكنولوجي تعني إدخال التكنولوجيا إلى الدول النامية وتوفير الفرص للتعامل معها وتصنيعها، لكن الشائع في ظل الانتشار المخيف لأخلاق العولمة أن الهم الأول والأخير هو الربح في موضوع بيع التكنولوجيا للعالم النامي ولا غير ذلك. وبالتالي تبرز قضية " الاحتكار التكنولوجي " لإنجازات الثورة التكنولوجية بصورة معلنة ومباشرة، يتم فيها التحكم في التقنية والمعرفة... مع أن فكرة المسؤولية الاجتماعية تقوم على إستراتيجية " رابح - رابح " التي تجعل من تحقيق القيمة التشاركية هي الهدف السامي.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن القول بأن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في حماية المجتمع من مخاطر التجارة الإلكترونية (السرقية، الاختلاسات، التديس...)، مواقع التواصل الاجتماعي (التحريض، القرصنة...)، والويب بصفة عامة (الإباحية، التطرف الديني...). وحمايتهم مما تبثه القنوات التلفزيونية باعتبارها شركات ربحية من توجيه وتزييف للواقع وفق مصلحة الدول الغربية. فالحماية لا تقتصر فقط على الجانب المادية وإنما الجانب المعنوي الإنساني أيضا.

يعتبر استيراد التكنولوجيا أيضا أمرا متعبا وشاقا على الجانب الاجتماعي للدول خاصة النامية، من خلال زيادة نسب البطالة، فلو كانت اقتصاديات هذه الدول نشطة مصنعة لكان يمكن التغلب على مشكلة إحلال الآلة مكان الإنسان، لكن المؤسف أن العجز الذي تعاني منه الدول يجعل من الاستيراد المستمر للتكنولوجيا عبئا إضافيا ذا تأثير سلبي في زمن التكنولوجيا وتسهيل الحياة.

ه- **في المجال البيئي:** في الحقيقة إن ميزة الأخلاق المنتشرة في إطار العولمة تتمثل في الظهور بوجهين متناقضين، فهي من جهة تظهر بصفة المسبب الأساسي للأزمة الإيكولوجية ومن جهة أخرى المبادر إلى حماية البيئة والبحث عن تحقيق التنمية المستدامة. وقد لا يكون هذا بصورة مباشرة. ولن نتحدث هنا عن التفكير الكلاسيكي المنتشر لما يتعلق

الأمر بالتأثير السلبي لنشاط الشركات الاقتصادية على البيئة وهذا يحكمه المنطق، فالشركات لها تأثير مزدوج على البيئة فهي تعتمد على موارد هذه الأخيرة أي تستنزفها ومن جهة أخرى تطرح الفضلات الصناعية وما شابهها فيها. لذلك نريد من خلال هذا التحليل التطرق إلى زاوية أخرى في مجال المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بقضايا البيئة، أو ما تسمى " المسؤولية البيئية"، فمن القضايا المطروحة حالياً والشائكة هي كيف يمكن الحد من قدرة دولة أو مجموعة من الدول على التحكم في الموارد البيئية لدول أخرى والتدخل في استغلالها سواء بالحظر، والإكراه بشكل مباشر أو غير مباشر تحت مظلة العولمة كقضية " التونة - الدلافين".

كما تطرح في الوقت الحالي قضية رئيسية أخرى ناشئة ومرتبطة كثيراً بأخلاق العولمة وحماية البيئة في اقتصاد معولم، والمتمثلة في التناقض بين الولايات المتحدة الثرية وقدرتها على استخدام تقنيات صيد متطورة وبين الموارد المحدودة للبلدان النامية والقيود المفروضة على الحصول على أدوات حماية البيئة.

إن الشركات الاقتصادية اليوم فاقمت من الأزمة البيئية المطروحة المنتشرة وليس البشر فقط هم المتضررون بل الحيوانات أيضاً وبالتالي خسارة التنوع البيولوجي. والأخطر كله هو انتهاك هذه الشركات للبيئة بعيداً عن الأنظار أي في الخفاء، كصرف مياه المجاري ومياه الصرف الزراعي في الطبيعة، والتسربات النفطية والانبعاث الكيميائية والفضلات غير القابلة للتحلل البيولوجي، أي القمامة التي لا تتحلل طبيعياً. هذا ويعد الاستهلاك المستدام للموارد البحرية الحية أيضاً مشكلة ملحة أخرى، إذ يشير برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى "وجود توجه عالمي ثابت" نحو المزيد من الاستغلال المكثف للأرصدة السمكية ومواصلة استنزافها علماً أن ثلاثة أرباعها تم استغلاله إلى أقصى حد. 24 لكن هناك من الشركات من عدل من سياسته البيئية كشركة APPLE التي كانت تعتبر في وقت مضى من الشركات الملوثة للبيئة، أما اليوم فهي من العناصر المؤثرة في منظمة Green Peace التي تدعو إلى السلام الأخضر

مع الطبيعة و من ثم المجتمع. في هذا السياق تم طرح إستراتيجية خاصة بتطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه البيئة تسمى بإستراتيجية R 4 :

- **Réduire** : التقليل من استهلاك الموارد.

- **Remplacer** : إحلال الموارد الغير المتجددة بموارد متجددة.

- **Réutiliser** : إعادة استخدام الموارد قبل أن تصبح فضلات.

- **Recycler**: إعادة رسكلة الموارد. 25

و- **في المجال القانوني**: إن المسؤولية الاجتماعية في المجال القانوني ترتبط بحرص الشركات على احترام الهيكل القانوني للدول التي تنشط فيها بما مختلف أنماطه (قانون العمل، الاستثمار، الضرائب، العطل الدينية...) كحرصها على كسب الأرباح. لكن المتتبع لتقارير مختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي يجد أنها تبرز بشكل واضح مدى حجم التناقض الموجود بين التصور القانوني لحقوق الإنسان على سبيل المثال و بين ممارسات الشركات الاقتصادية، فتجد مثلا العامل البريطاني ينال 9 أضعاف العامل الذي يشتغل في سريلانكا، هذه الأخيرة تقوم هيئة الاستثمار الحكومية فيها بإنشاء مجالس خاضعة لسيطرة الشركات متعددة الجنسيات مهمتها التخلص من العمال الذين يحاولون تشكيل اتحادات نقابية للدفاع عن حقوقهم...و في النمرور الآسيوية تقوم الشركات بالتدخل المباشر في علاقات العمل...بالإضافة إلى مجموعة من الفضائح منها فضيحة شركة " لوكهيد" لبيع الطائرات التي حلقت شبكة الرشاوي المرتبطة بها من هولندا إلى إيطاليا و اليابان وانتهاء بالدول النامية البترولية. 26 هذا وتمارس الشركات الاقتصادية ضغوطات كبيرة ومستمرة على الحكومات لتغيير القوانين بما يخدم مصالحها، مثل ما هو حاصل في الجزائر بخصوص المطالبة المستمرة بتغيير قانون الاستثمار 49-51 الذي وضع لحماية مصالح الجزائر من السلوكيات الانتهازية للشركات الأجنبية.

إن أخلاق العولمة تستهدف اليوم إعادة تشكيل حياة المجتمعات ليس فقط اقتصاديا وإنما في جميع المجالات التي قمنا بتمثيلها بواسطة نموذج PESTEL، وفق مصالح محددة

وتوجهات استراتيجية مخططة من خلال استغلال نشاط الشركات الاقتصادية، مع تفاوت في درجة التأثير من مجال إلى آخر. كما تطرح في هذا السياق إشكالية عولمة المسؤولية الاجتماعية، أي هل ستلحق المسؤولية الاجتماعية بركب الظواهر الأخرى التي تمت عولمتها أم لا بد من أن تبقى خاصة بكل منطقة جغرافية؟، ولو أننا كباحثين نقف في صف الرأي الثاني.

الحلول المقترحة

على المستوى الكلي وفي سبيل تحسين فعالية المسؤولية الاجتماعية وممارستها في ظل أخلاق العولمة من الضروري أن تحرص الدول المضيفة أو المستهلكة على المطالبة بمزيد من الإجراءات التنظيمية والاتفاقيات الرامية للتخفيف من آثار الشركات الاقتصادية، بالإضافة إلى السعي لإنشاء ميثاق أخلاق عالمي يكون تحت رقابة المنظمات الغير الحكومية مهمته توجيه الممارسات الاقتصادية للشركات و يحدد مختلف أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي على المؤسسة الالتزام بها، و من الضروري أيضا أن تشارك في صياغة هذا الميثاق جميع الأطراف الأخذة STAKHOLDERS على المستوى العالمي، على الرغم من وجود مبادرة سابقة لإنشاء ميثاق عالمي للمسؤولية الاجتماعية تحت رعاية الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان إلا أنها لم تعرف نجاحا كبيرا لاقتصارها على مجالات ضيقة جدا نراها من وجهة نظرنا مجرد إخراج الكرة إلى تماس الملعب.

أما على المستوى الجزئي فإننا نقترح من خلال دراستنا لهذا البحث المتواضع الحلول التالية:

1- التوجه نحو نموذج المؤسسة المساهمة²⁷: المؤسسة المساهمة مفهوم يطرح فكرة النموذج التنظيمي والعملي الجديد للمؤسسة و الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي ماكرون سنة 2017 بعد توليه الرئاسة، أين طرح ضرورة إعادة النظر في فلسفة ماهية المؤسسة. وهو ما قامت به حلقة التفكير الفرنسية TERRA NOVA في مارس 2018 (أقل من سنة من دعوة الرئيس الفرنسي) من خلال إعدادها لدراسة توجت بمجموعة من الأفكار حول المؤسسة

تتوافق ومتطلبات الوقت المعاصر، من أهمها ضرورة استجابة هذه الأخيرة بشكل ملموس للمتطلبات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية الراهنة. 28 تعرف المؤسسة المساهمة على أنها: " منظمة تفرز من خلال أنشطتها مخرجات إيجابية تفوق تأثير العوامل الخارجية السلبية في المحيط". وبالتالي أصبح لزاما على المؤسسات اليوم في ظل أخلاق العولمة أن تعيد النظر في فلسفة وجودها L'importance de la raison d'être من خلال دعم التحول الإيجابي من كونها مؤسسة مسؤولة إلى مؤسسة مساهمة. والجدول الموالي يوضح أهم الاختلافات بين النموذجين:

الجدول (01): المؤسسة بين براديجم "المسؤولية" و "المساهمة"

المؤسسة مساهمة	المؤسسة مسؤولة
- البحث عن المساهمة الإيجابية و الملموسة Tangible	- تسيير التأثيرات السلبية للعوامل الخارجية
- الاستباقية و التطورية في نماذج خلق القيمة	- إدارة السمعة
- مهمة اجتماعية في قلب إدارة الأعمال	- المبادرات الاجتماعية، الخيرية..
- بناء القيمة مع الأطراف الآخذة	- تقاسم القيمة و تشاركها
- ثقافة متناسقة مع رسالة المؤسسة La mission	- ضغوطات ناتجة من مختلف الأطراف

المصدر:

Clementine.B, « pleins feux sur les moteurs de l'entreprise contributive https://business.lesechos.fr/directions-ressources-humaines/management/conduite-du-changement/0600242940584-pleins-feux-sur-les-moteurs-de-l-entreprise-contributive-325357.php#formulaire_enrichi::bouton_facebook_inscription_article

من خلال الجدول السابق نجد أن إعادة النظر في ماهية المؤسسة يحدث تحولاً في الممارسة الإدارية، حيث تتوجه إلى الجانب الاستراتيجي الملموس المبادر إلى إعادة تشكيل المحيط وفق مخططات وسياسات المؤسسة. فتظهر في هذه الحالة بصمة المؤسسة ونيتها تجاه الرقي بالمجتمع. أما من أهم الأهداف المنتظر تحقيقها من خلال التوجه نحو نموذج المؤسسة المساهمة نذكر:

- إيجاد حلول مرضية ومربحة لجميع الأطراف الآخذة. 29
- تحقيق تطلعات الأجيال الحالية التي نشأت في بيئة خاصة تشهد ارتفاعاً لنسب البطالة، الفساد، المحسوبية، التلوث، انعدام الأخلاق... 30.
- الرفع من مستوى الممارسة الإدارية في المؤسسات وزيادة طموحاتها لتستجيب لمتطلبات العصر.
- مواكبة المؤسسة للظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... التي يعيشها العالم.
- تجاوز المشاكل والانتقادات التي توجه للمؤسسات بإهمال المجتمع ومصالحه.

2- الحوكمة المحلية: طرحت في الآونة الأخيرة إشكالية معيارية نظم الحوكمة المنتشرة في الاقتصاديات الدولية، أي هل يمكن تبني نموذج مثالي للحوكمة في جميع الدول؟ وبالتالي عولمته. نحن نخالف هذا الرأي المؤيد لعولمة نظم الحوكمة، فالحوكمة أسلوب إداري يهدف إلى التأكد من حسن إدارة الشركات، لكن يجب ألا ننس بأن هذه الشركات تنشط في ظروف وبيئات مختلفة... لذلك نحن نتفق مع الرأي الآخر الذي يطالب بتبني "الحوكمة الداخلية أو المحلية"، التي تعتبر بمثابة نموذج خاص بكل دولة يأخذ في الاعتبار مميزات، ظروفها، ثقافتها... مع اعتماده على الركائز والمبادئ المشتركة التي تقوم عليها النماذج العالمية المعروفة. إن الهدف من الحوكمة المحلية هو ضبط إستراتيجية الشركة وفق الاعتبارات المحلية الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... وعدم التفريط في الهوية الوطنية والأخلاقية للمجتمع والأطراف الآخذة الأخرى.

3- الديمقراطية التشاركية: تشير الديمقراطية التشاركية أو كما يسميها البعض "الديمقراطية المشاركة" إلى وجود مشاركة شعبية فعالة من خلال إعادة توزيع القوة والسلطة في المجتمع لصالح هذا الأخير، حيث تضمن لهم هذه المشاركة ممارسة حقوقهم وواجباتهم بصفة دورية و في ظل شفافية تامة تتيح لهم المساهمة في صنع السياسات العامة... أما على المستوى الجزئي، فالديمقراطية التشاركية فتعني: " أحقية المواطنين في ممارسة سلطتهم عن طريق آليات المشاركة في صناعة القرار المحلي"، وكل ما يرتبط بالسياسة العامة المحلية.³¹

تعني الديمقراطية التشاركية أيضا: "مجموعة من الآليات والإجراءات التي تسمح بإشراك المجتمع المدني وعموم المواطنين في صنع السياسات العمومية وتقوية دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام". إنها إذن شكل جديد لتقاسم وممارسة السلطة المرتكز على تقوية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار السياسي. وهي لا تلغ الديمقراطية التمثيلية كليا، ولكن لتتجاوز قصورها وعجزها على التفاعل والتجاوب مع معطيات اجتماعية جديدة، المتمثلة في ظهور حركات وتعبيرات اجتماعية تعرف اتساعا متزايدا (حركات نسائية وبيئية وحقوقية واجتماعية وتنموية...). كل هذه التكتلات لا تجد في الديمقراطية التمثيلية قنوات للتعبير عن حاجاتها ومطالبها وإيجاد حلول لها، ولا منفذا لموقع القرار السياسي لتداولها.³²

أما الميثاق الوطني المغربي للديمقراطية التشاركية فيعرفها على أنها: " الإطار المؤسسي الذي تتحقق من خلاله الممارسة المواطنة، التعاون والتشاور بين مختلف المؤسسات والمصالح العمومية من جهة، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات من جهة أخرى". وذلك لتحسين ظروف عيش المواطنين و الدفاع عن حرياتهم وتمكينهم من الحقوق الأساسية و من التنمية المستوفية لشروط التقدم والرفاه.³³ كما تعرف بأنها: " أحد أشكال الديمقراطية التي تركز على إدماج المواطنين في الحياة السياسية ومشاركتهم الفعالة في النقاش العمومي و اتخاذ القرارات".³⁴

من خلال التعاريف السابقة يمكن تصور نموذج الديمقراطية التشاركية وفق الشكل التالي :

الشكل (03): تصور مفهوم الديمقراطية التشاركية

مشاركة المواطنين



الإطار القانوني والتنظيمي للديمقراطية التشاركية



مشاركة فعالة وحقيقية للمواطنين في تسيير الشؤون العمومية المحلية

المصدر:

Ghiate. H (2016), « la démocratie participative et participation citoyenne », rapport de ministère chargé des relations avec le parlement e la société civil, Royaume du Maroc, p.2.

إن التحدي الذي يواجه الديمقراطية التشاركية ليس مقتصرًا فقط على تجنب الصدام بين السلطات المحلية والمواطنين، و إنما ينتظر منها التغلب على غياب أجهزة الدولة وتفاعسها في أداء أنشطتها، بل يمتد الأمر إلى إعادة بناء المنظومة العمومية ككل³⁵، و عليه يمكننا القول ببناء على كل ما سبق بأن الديمقراطية التشاركية تعتبر بمثابة: "الإدارة الجماعية للنشاط السياسي المحلي بشكل يضمن وجود مخرجات ملموسة تحسن من معيشة

المواطنين"، قد تكون اقتصادية، سياسية...تصب في مصلحة تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

يعتبر المجال المحلي الأنسب لاستيعاب الديمقراطية التشاركية، بل تعتبر حسب بعض الباحثين منها استراتيجية لإعادة بناء المجال الإداري المختل، كما أنها مكتملة للآليات التمثيلية. فالمشاركة المباشرة والفعلية تعتبر بمثابة أدوات إصلاحية في مواجهة ثغرات العملية التمثيلية، حيث لا تهدف في الأصل إلى تغيير ميكانزمات الحكم بل تهدف إلى توسيع دائرة المشاركة، لكون الديمقراطية التشاركية تقوم على فرضية أن المشاركة السياسية أوسع من المشاركة الانتخابية وعليه تتجاوز احتكار الأحزاب للعمل السياسي.

يتم النظر إلى الديمقراطية التشاركية على أنها آلية إدارية تنظيمية تعزز الخضوع للمساءلة بصورة أفضل، فضلا عن الارتقاء بتقديم الخدمات الأساسية و تخفيض حدة التوترات، فهي تعيد للشعوب إمكانية التحكم في حياتهم وأسلوب عيشهم، كما تمكن المواطنين من ممارسة حقه في الاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة ومتابعة المشاريع وتقييمها... فهؤلاء هم المعنيون بدرجة أولى بهذه المشاريع وهم الأكثر معرفة باحتياجاتهم.³⁶ كما تسمح الديمقراطية التشاركية بتحسين العلاقات بين السلطات المحلية والمواطنين وكسر الحاجز الذي يفصل بين الطرفين، ما يعزز من قيم الثقة والمواطنة، والمسؤولية.

إن المدافعين عن الديمقراطية التشاركية يعرضون أسبابا عدة تؤكد إيمانهم بأهميتها وصلاحيتها ووجوب العمل بها من قبل الحكومات، وأول هذه الأسباب أن النشاط السياسي للمواطن يجعله إيجابيا واجتماعيا في نفس الوقت، وثانيهما أن دخول المواطن في اللعبة السياسية والمشاركة فيها يحد من نفوذ وهيمنة بعض الأطراف، أما ثالثهما فهو أن المواطنين لا يحكمون أنفسهم بأنفسهم فعلا إن لم يشاركوا مباشرة في سن القوانين ورسم السياسات التي تأخذ بعين الاعتبار مصالحهم واحتياجاتهم. و عليه فالديمقراطية التشاركية ما هي إلا آلية

لخلق الفرص لجميع المواطنين (رجال و نساء) لتقديم مساهمات قيمة في رسم السياسات العامة و صنع القرار. 37

خاتمة

إن فلسفة المسؤولية الاجتماعية خاصة في زمن العولمة تسعى من جهة إلى تنمية السلوك الاجتماعي للشركات في كل منطقة جغرافية تنشط فيها هذه الأخيرة، ومن جهة أخرى إلى تنمية المجتمع والمساهمة في تطويره تطورا حقيقيا ملموسا، لا يشوبه تدليس ولا تضليل. كما يجب التغلب من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية المتكاملة على المادية الطاغية التي انتشرت وأضحت تتحكم في العلاقات بين مختلف الأطراف، وهذا يتطلب تكاثفا للجهود وصدقا في النية لخدمة المجتمع والاهتمام بحاجياته. في الأخير، من النتائج التي توصلنا إليها من خلال إنجاز هذا البحث نذكر:

- كشفت أخلاق العولمة في مظاهر أخرى في مجال التوجه الاجتماعي: العالم المشرق الذي

- تظهر فيه المسؤولية الاجتماعية، والعالم المظلم الذي تتعدم فيه الإنسانية.
- ممارسات المسؤولية الاجتماعية في مفترق الطرق بين خصوصيتها وعولمتها.
- هناك إمكانية لاستخدام نموذج PESTEL كمحدد لمجالات المسؤولية الاجتماعية بدل التخبط والعشوائية في تحديدها (أي هذه المجالات).
- من الضروري إعادة النظر في ماهية الشركة وغاياتها بشكل يتناسب مع طموحات وآمال المجتمع، بعدما ما تجاوزت الشركات مع تغيرات عالم الأعمال.
- المسؤولية الاجتماعية في الوقت المعاصر لم تتعد حدود الظاهرة التسويقية لصورة الشركات الاقتصادية.
- تمارس الشركات الاقتصادية المسؤولية الاجتماعية بعباءة العمل الخيري أو الإحسان.
- المسؤولية الاجتماعية تتحمل الآن حملا ثقيلًا فهي المنتظر منها التوفيق بين المصالح المتعارضة بين الأطراف الآخذة.

- في ظل أخلاق العولمة، أصبحت ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات الاقتصادية تحت الأضواء أكثر مما سبق.

- مسايرة الشركات الوطنية للشركات المتعددة الجنسيات وتخليها عن العمل الاجتماعي الحقيقي.

- الشركات المتعددة الجنسيات تحمل لواء المسؤولية الاجتماعية كشعار فقط... لكن ما هو حاصل فعلا هو العكس، أين تستثمر شركة توتال Total الفرنسية في استغلال الغاز الصخري في الجزائر ولكنها تمتنع عن ذلك في فرنسا. وهو ما يناقض بنود الميثاق الأخلاقي للشركة.

- * الدكتور غضبان حسام الدين، أستاذ محاضر (أ) متخصص في إدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- * الدكتورة رويبة عبد السميع، أستاذ محاضر (أ) متخصصة في الإدارة العامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- 1 عبد السميع رويبة، القضايا الأخلاقية في تحكيم البحوث العلمية، مجلة الاقتصاديات المالية، البنكية، وإدارة الأعمال، العدد 03، جوان 2017، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 87-92.
- 2 كان الحديث عن العولمة في أوقات سابقة يتمحور حول ماهية هذه الظاهرة؟ وما هي آثارها؟ وكيف يمكن الاستفادة منه؟
- 3 نشاط الأكل السريع بالرغم من أنه خلق حركية في الاقتصاد وساهم في تخفيض نسب البطالة، إلا أنه أفرز تغيرا اجتماعيا يتمثل في التحول السلوكي لدى كل من الرجل والمرأة.
- 4 مفكر إسلامي جزائري، له إسهامات عديدة في المؤلفات حول بناء الحضارة.
- 5 قد يحقق الإنسان أو المنظمة ذاته وشخصيته من خلال أخلاقه، وعمله.
- 6 محمد يونس، عولمة الأخلاق وأخلاق العولمة، مقال نشر في جريدة البيان، <https://www.albayan.ae/five-senses/2002-11-09-1.1351875>، تم الإطلاع عليه يوم: 19-01-2019، على الساعة 08:04.
- 7 Tarik El Malki (2010), environnement des entreprises, responsabilité sociale et performance : analyse empirique dans le cas de Maroc, thèse de doctorat en sciences économiques, faculté de sciences économiques et gestion, université méditerranée Aix-Marseille II, année universitaire 2010/2011, p 216.
- 8 تعريف خاص بالباحثان بناء على دراسة الموضوع.
- 9 الانقسام الحضاري: يعبر عن خلل في نمط عيش الحياة لدى المجتمعات ما بين ما تقول وتفعل، بين ثقافتها وثقافة غيرها.
- 10 العدالة الاجتماعية: فكرة اجتماعية – اقتصادية تقوم على مبدأ إزالة الفوارق الكبيرة بين المجتمعات.
- 11 جيلالي بوبكر، العولمة و الأخلاق، مجلة معكم، maakom.com/site/article/7174، أطلع عليه يوم 19-01-2019، على الساعة 09:03.
- 12 توم أغلتي، هل يولد الإنسان مجبولا على الخير أم الشر؟، موقع بي بي سي عربية، <http://www.bbc.com/arabic/vert-fut-46689167>، أطلع عليه يوم: 22-01-2019، على الساعة 09:22.
- 13 إحدى شركات ميلووكي كانت تطلق على عمالها البولنديين مايك 1، مايك 2، مايك 3... بدلا من تسجيل أسمائهم الكاملة.
- 14 جون جابر، المسؤولية الاجتماعية للشركات قادرة على تخفيف متاعب العولمة، جريدة الاقتصادية، [www. Leqt .com / 2016 /12/2 6 /article_1113282.html](http://www.Leqt.com/article_1113282.html)، أطلع عليه يوم 22-01-2019، على الساعة 11:07. بتصرف الباحثان.
- 15 التنمية المستعجلة: تعني تحقيق التنمية خلال المدى القصير نتيجة الظروف الكارثية التي تعيشها بعض المجتمعات.
- 16 البيئة الخارجية العامة: هي مجموع البيئات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، التكنولوجية.. التي تنشط فيها المؤسسات. ويطلق عليها أيضا البيئة الغير مباشرة.
- 17 غضبان حسام الدين، محاضرات في الإدارة الاستراتيجية، لطلبة السنة الثالثة إدارة أعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2015.
- 18 حسين الأسرج، تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول العربية، iefpedia.com/arab/. تفعيل دور-المسؤولية-الاجتماعية-للشركات-في-التنمية-الاقت...، أطلع عليه يوم 12-02-2019، على الساعة 08:15.
- 19 سالم أقاري، العولمة وصنع السياسات العامة في الدول النامية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 09، 2016، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 164.
- 20 طلعت الحديدي، مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية (العولمة)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 207.
- 21 حسن زعرور، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات، مجلة الدفاع الوطني، العدد 25، 1998، لبنان.
- 22 قد يصاحب بيع السلعة بالضرورة ترويج بعض السلوكيات الواجبة لاستهلاكها، في الغالب يكون الأمر متعلقا بحجة الموضة، المكانة الاجتماعية، والتميز.
- 23 حسن زعرور، مرجع سابق.
- 24 البيئة و العولمة، <http://www.globalization101.org>، اطلع عليه يوم: 05-02-2019، على الساعة 11:07.

25 <http://les.cahiers-developpement-durable.be/entreprendre/1-2-lentreprise-en-tant-quacteur-ecologique/>, vu le : 06-02-2019 , à 08 :21.

26 طلعت الحديدي، مرجع سابق، ص 204-206.

27 المؤسسة المساهمة هي ترجمة مصطلح L'entreprise contributive باللغة الفرنسية. لا نقصد المساهمة في رأس المال وإنما المساهمة في تحقيق التنمية الحقيقية من خلال مخرجاتها.

28 Entreprise contributive :définition, synthèse des propositions, contexte législatif (2018) , <https://e-rse.net/entreprise-contributive-definition/#gs.GsW65ig> , vu le 31-12-2018, à 08 :52.

29 Richer.M (2018), op.cit., p 52.

30 Valade.H et Lebégue.D (2018), « L'entreprise du XXIe siècle sera contributive et responsable », http://www.constructif.fr/bibliotheque/2018-7/l-entreprise-du-xxi-sup-e-sup-siecle-sera-contributive-et-responsable.html?Item_id=3656, vu le 03-01-2018, à 11 :20.

31 سنوسي محمد، الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر " مدخل نظري"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، العدد 15، 2018، ص 14-15.

32 شعالي المختار، الديمقراطية التشاركية: آلية لتوسيع المشاركة السياسية، <https://www.hespress.com/writers/245404.html>، اطلع عليه يوم: 20-02-2019، على الساعة 08:34.

33 الميثاق الوطني المغربي للديمقراطية التشاركية، إعداد الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني المغربية، ص 17.

34 Ghiate. H (2016), « la démocratie participative et participation citoyenne », rapport de ministère chargé des relations avec le parlement e la société civil, Royaume du Maroc, p 3.

35Petitjean. O (2016), « concepts et histoire de la démocratie participative », http://www.citego.org/bdf_dossier-234_fr.html CITEGO.org, p03.

36 باديس بن حدة، آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد 10، 2017، ص 282-284.

37 حريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2011/2010، ص 36.

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	متغيرات الدراسة	05
02	الفرق بين النماذج الشائعة و النموذج المقترح في دراسة المسؤولية الاجتماعية	07
03	تصور مفهوم الديمقراطية التشاركية	23

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المؤسسة بين براديجم " المسؤولية" و "المساهمة"	21